الدورة الرابعة والأربعون للمؤتمر

البند الفرعي 10–1: تقرير الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا (الرباط، المغرب، اجتماع كبار المسؤولين، 26–28 مارس/آذار 2024 والاجتماع الوزاري 18–20 أبريل/نيسان 2024)

يشرفني أن أعرض نتائج الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا التي عُقدت في الرباط خلال شهر أبريل/نيسان 2024 برعاية المملكة المغربية. وقد أتاحت هذه الدورة، التي تمحورت حول اجتماعي كبار المسؤولين والوزراء، منصة استراتيجية لمواجهة التحديات الملحَّة وتحديد التوجّه المستقبلي للنظم الزراعية والغذائية في أفريقيا.

وعُقِدت الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا تحت شعار "النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود والتحوّل الريفي الشامل" وضمّت 526 مشاركًا، منهم 47 وزيرًا يمثلون 51 دولة عضوًا، بالإضافة إلى خبراء فنيين وشركاء في التنمية ومنظمات إقليمية وممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجمعيات النسائية والشبابية.

واسترشدت المداولات بالحاجة الملحَّة إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و2 و10 من أهداف التنمية المستدامة، في سياق تغير المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية. وتماشيًا مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) و*الأفضليات الأربع* المنبثقة عنه، اعتمدنا توجهات رئيسية عدة هي:

- ✓ تسريع وتيرة الزراعة القادرة على الصمود، والبحوث، والميكنة المستدامة لتوطيد السيادة الغذائية؛
- ✓ وضمان الأغذية الآمنة والمغذية، ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية، خاصة لدى الفئات الأكثر ضعفًا؛
- وتشجيع الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه، والزراعة الإيكولوجية، والعمل المناخي المتكامل؛
- وتمكين المرأة والشباب من خلال تحسين فرص الوصول إلى التمويل والأسواق والحماية الاجتماعية.

وكانت إحدى أبرز الإنجازات الاعتراف بإمكانات الحلول الوطنية والمحلية، مثل الترويج للأغذية المحلية، وتطوير سلاسل قيمة قصيرة، وإنشاء بنوك للبذور، وتوطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الخدمات اللوجستية بغية الحد من الفاقد من الأغذية. ودعا المندوبون إلى اتباع نهج متكامل يجمع بين البنية التحتية والابتكار والسياسات الهادفة.

وعلى صعيد السياسات، تم التشديد على أهمية آليات التمويل المختلط التي تجمع بين رأس المال العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، برزت الحاجة إلى جعل المكاتب القُطرية للمنظمة أكثر مرونةً وقدرة على الاستجابة باعتبار ذلك أولوية.

وتضمّنت المواضيع الأخرى التي أُثْرَت المناقشات الاقتصاد الأزرق، والرقمنة الزراعية، وصحة الحيوان، والوصول إلى الأسواق، ومشاركة القطاع الخاص.

وشملت التوصيات الرئيسية ما يلي:

- ✓ تحسين مواءمة الإجراءات مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031؛
- ✓ والاستثمار في المحاصيل القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والزراعة الدقيقة؛

- ✓ والحد من الفاقد من الأغذية بواسطة سياسات محددة الأهداف؛
- ✓ والابتكار في التمويل وتعزيز القدرات المحلية.

وشملت إحدى النتائج الأساسية للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا اعتماد الإعلان الوزاري الذي أرسى أُسس العمل الجماعي المعزز.

وأودّ أن أعرب عن خالص امتناني لجلالة الملك محمد السادس، وحكومة المملكة المغربية، والمدير العام للمنظمة الدكتور شو دونيو، وفريق مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا على دعمهم الثابت.

وتتوافق أولويات الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا توافقًا كاملًا مع الاستراتيجيات الوطنية للمغرب إذ تهدف استراتيجيات "الجيل الأخضر وغابات المغرب" وتهدف استراتيجيات هاليوتيس إلى تعزيز الزراعة الحديثة والشاملة والقادرة على الصمود، بالإضافة إلى الاقتصاد الأزرق المستدام.

ويشدّد هذا التوافق أيضًا على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب الذي يبقى عنصرًا محوريًا في انخراط المملكة في أفريقيا، ولا سيما من خلال تبادل الخبرات الفنية والممارسات الجيدة.

وأنا على ثقة بأن الالتزامات التي تم التعهد بها في الرباط ستُترجم إلى إجراءات ملموسة، ولا سيما من خلال الترويج لها في الأحداث الرئيسية المقررة.

ويسرّني أن أعلن أن المؤتمر الإقليمي قد رحّب ترحيبًا حارًا بعرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية استضافة دورته الرابعة والثلاثين في عام 2026.

معالي السيد أحمد البواري

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في المملكة المغربية